



Tikrit Journal of Administrative

And Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Evaluating the financial performance of a sample of banks operating in the Kurdistan Region for the period 2011-2020 (A comparative study between commercial banks and Islamic banks)

Researcher: Lara Burhan Saber
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
laraburhan87@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Zaki Hussein Qader
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
Zaki.qader@su.edu.krd

Abstract

This study aimed to evaluate and compare the financial performance of a sample of Islamic and commercial banks operating in the Kurdistan Region of Iraq during the period 2011-2020. It was based on many financial ratios represented by (indicators of profitability, liquidity, activity, capital adequacy index and Debt Ratio Index). In order to reach the objectives of the study, many statistical indicators were used, and for the purpose of knowing the extent of the difference in performance between the banks, the t-test was used to study the differences between the average performance ratios of each of Islamic Bank and the average of commercial banks. The study reached several conclusions, the most important of which are: Islamic banks outperform commercial banks in terms of profitability ratio. While liquidity ratio showed that commercial banks are more efficient than Islamic banks. The statistical study also found that there are substantial differences of statistical significance between the performance of Islamic banks and commercial banks in terms of some sub-indicators, including: deposit employment rate, financial leverage, cash ratio and working capital rate.

Keywords: Financial performance, Islamic banks, commercial banks.

تقييم الاداء المالي لعينة من البنوك العاملة في اقليم كردستان
للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠: دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية

أ.م.د. زكي حسين قادر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

الباحثة: لارا برهان صابر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية العاملة بإقليم كردستان العراق خلال الفترة الممتدة ٢٠١١-٢٠٢٠، وتم الاستناد على العديد من النسب المالية المتمثلة بـ (مؤشرات الربحية، السيولة، النشاط، مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة الديون)، ولأجل الوصول الى اهداف الدراسة تم استخدام العديد من المؤشرات الاحصائية، ولغرض معرفة مدى الاختلاف في الأداء بين من البنوك تم استخدام اختبار t لدراسة الفروق بين

متوسطات نسب الأداء لكل من البنوك التجارية والإسلامية وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات من اهمها: تفوق البنوك الاسلامية على البنوك التجارية من حيث مؤشر الربحية، في حين أظهرت مؤشرات السيولة أن البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية. كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية من حيث بعض المؤشرات الفرعية منها: مؤشر توظيف الودائع والرافعة المالية ونسبة النقد ومؤشر راس المال العامل.

الكلمات المفتاحية: الاداء المالي، بنوك إسلامية، بنوك تجارية.
المقدمة:

يعد القطاع البنكي من القطاعات المحورية التي تؤثر بالاقتصاد بشكل كبير، إذ يقوم قطاع البنوك بجمع المدخرات (الأموال) من الافراد والمؤسسات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المتنوعة، وأضافه الى دورها الحيوي في تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين الأفراد وكذلك المؤسسات في المجتمع. ونشأت البنوك وتنوعت أشكالها وتخصصها وفق الغرض الذي تخدمه (تقدمه) والأنشطة التي تؤديها وكذلك الأسس والضوابط التي تسير وتحكم عملها، فيوجد منها تقليدي (تجاري) تتعدد خدماتها في جميع انحاء العالم، وكذلك الاسلامي الذي بدأ يشغل حيز مهم وحيوي في مختلف أنحاء العالم وخاصة للأفراد والمؤسسات التي تتناسب أعمالها مع الشريعة الإسلامية، وقد حققت هذه البنوك نجاح مهم في السوق البنكية وباتت تنافس البنوك التجارية من باب السعة والانتشار والتنوع في الخدمات. فدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك بفرعها الاسلامي والتجاري ذو أهمية كبيرة، لبيان العمل المالي للبنوك وكذلك من حيث مؤشرات أدائها. وتضمن البحث دراسة مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية وتقييمها مالياً في اقليم كردستان. ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى مباحث تضمن الأول الإطار العام للبحث، فيما تضمن الثاني الإطار المفاهيمي للأداء المالي والثالث نظرة على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والرابع مقارنة بين مؤشرات الاداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في اقليم كردستان العراق واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

والتي تتضمن ما يلي:

أولاً. منهجية البحث:

١. **مشكلة البحث:** تسعى البنوك الاسلامية والتجارية على التحسن المستمر في أدائها المالي خاصة في ظل المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على ادائها بشكل عام وعلى ادائها المالي بشكل خاص، وخاصة في ان البنوك الاسلامية تختلف في عملها عن البنوك التجارية من حيث الطبيعة وطريقة تقديم الخدمات. عليه ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

❖ هناك تباين بين البنوك التجارية والاسلامية العاملة في اقليم كردستان وفقاً لمؤشرات تقييم الاداء المالي؟

٢. **هدف البحث:** يكمن هدف البحث في التعرف على بيان الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية، وكذلك التعرف على إمكانية وجود فروقات معنوية بين مؤشرات الأداء المالي المستخدمة لكل من البنوك التجارية والاسلامية العاملة في اقليم كردستان.

٣. أهمية البحث: من خلال استقراء واقع قطاع البنوك في العراق بشكل عام واقليم كردستان بشكل خاص، يلاحظ ان هناك نمواً في القطاع البنكي. لذا تتجلى أهمية البحث في كونه يحل موضوعاً في غاية الأهمية يتمثل في بيان الاختلاف بين البنوك التجارية والإسلامية من خلال استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك من اجل التعرف على مكامن الضعف والقوة لديهما ومن ثم تقديم بعض المقترحات من شأنها تساهم في رفع مؤشرات الاداء المالي.

٤. فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على وجود فروقات معنوية في مؤشرات الاداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية في اقليم كردستان والتي تنعكس على أداءها المالي بشكل خاص.

٥. منهجية البحث: تم اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي المقارن في تحليله للمؤشرات (الاداء المالي) بين البنوك الإسلامية والتجارية، فضلاً عن استخدام بعض الادوات الاحصائية المتمثلة ب (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف) وكذلك اختبار (T) لمعرفة وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية للمؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية والإسلامية.

سادساً. حدود البحث:

١. الحدود المكانية: تتمثل في عينة من البنوك التجارية والإسلامية العاملة في اقليم كردستان البالغ عددها (٤) بنوك.

٢. الحدود الزمانية: المدة من عام (٢٠١١) الى عام (٢٠٢٠).

ثانياً. دراسات سابقة:

١. (الراوي وعبد الله، ٢٠١٨): معايير تقييم الاداء المالي في النظم البنكية في العراق: هدفت الدراسة الى مقارنة الاداء المالي للبنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) واعتدت الدراسة على عينة من ٣ بنوك إسلامية و ٣ بنوك تقليدية في دراسة تحليلية نظرية، وباستخدام عدد من النسب التي تطبق على النوعين وهي نسب السيولة والتوظيف وكفاية رأس المال والربحية، وتوصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة عالية قياساً بالبنوك التقليدية، وتتفوق البنوك الإسلامية في نسب التوظيف، وكذلك في نسبة كفاية رأس المال، بينما تفوقت البنوك التقليدية في نسب الربحية وتوصلت الدراسة الى توصيات اهمها قيام البنوك الإسلامية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها في الصيغ الاستثمارية المتاحة بشكل يحقق التوازن بين السيولة والربحية.

٢. (علي الشيخ، ٢٠١٨): استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية في فلسطين: هدفت هذه الدراسة الى مقارنة اداء البنوك التجارية (التقليدية) والبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشرات الاداء المالي (السيولة-الربحية-النشاط-السوق) للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) دراسة احصائية، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين اداء البنوك التجارية والإسلامية فيما يتعلق بمؤشرات السيولة والربحية والسوق، في حين اظهرت الدراية وجود فروقات ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بمؤشرات النشاط لصالح البنوك الإسلامية ووصت الدراسة على حث البنوك التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع بشكل مناسب اضافة الى زيادة مقدرتها على تشغيل الموارد بشكل عام.

٣. (Hazzi & ALKilani, 2013): تحليل الاداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية (The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks.) هدفت الدراسة الى اجراء مقارنة بين اداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا باستخدام

مؤشرات الربحية والسيولة وإدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية في حين أن البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة عالية ومخاطر أقل فيما يتعلق بنسب رأس المال المرجح بالمخاطر ووصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك الإسلامية باستثمار فائض الأموال لديها في مشاريع تولد المزيد من الأرباح.

٤. (Wasiuzzaman & Gunasegavan, 2013): دراسة مقارنة لأداء البنوك الإسلامية والتقليدية (Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks.)

هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا للفترة (٢٠١٠-٢٠٠٥) باستخدام مؤشرات الربحية وكفاية رأس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية وجودة الأصول، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية كانت أفضل من حيث الربحية أما بالنسبة لجودة الأصول والكفاءة التشغيلية والسيولة وكفاية رأس المال كانت البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية ووصت الدراسة إلى ضرورة تعبئة المدخرات المالية للبنوك التقليدية في المشاريع الربحية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

أولاً. مفهوم الأداء المالي: أصبح مفهوم الأداء هاماً وجوهرياً بالنسبة للمؤسسات بشكل عام وبالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت هذا المفهوم إلا أنه لم يتم التوافق على مفهوم محدد له، فيبقى مجال الأداء خصباً للدراسات لارتباطه المحكم بتباين العوامل والمتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية.

فنجند A. Kerakhem عرف الأداء المالي على أنه "إنجاز مهمة أو تنفيذ نشاط معين، بمعنى القيام بعمل يساعد على تحقيق الأهداف المخططة" (الزهره، ٢٠١٧: ٧٠). وكذلك (P. Druker) عرف الأداء المالي بأنه " قدرة إدارة المؤسسة على الحفاظ على بقائها واستمرارها محققة التوازن بين رضا المساهمين والأفراد العاملين " (شاكور وعطية، ٢٠٢٠: ٦٥). في حين ينظر كل من Miller and Bromily إلى الأداء المالي بأنه "قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية والبشرية بكفاءة وفعالية بحيث تجعلها قادرة على الوصول إلى أهدافها" (حمو وحسن، ٢٠٢١: ٨١).

أما بالنسبة لمفهوم الأداء المالي في البنوك فهو يشمل استغلال المؤشرات المالية لقياس كيفية تحقيق الأهداف والإسهام في تأمين الموارد المالية المتوفرة وتزويد البنك بفرص الاستثمار فضلاً عن تحقيق معدلات نمو عالية وإيرادات متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، وكذلك مواجهة المخاطر المالية الناتجة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك (التجاني وشعوبي، ٢٠١٥: ٣٣).

في حين يعرف (بو لمعيز فضيلة، ٢٠١٨: ٤٧) الأداء المالي بأنه "تعظيم النتائج عن طريق تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بشكل مستمر تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء".

وأيضاً الأداء المالي هو "الحكم على فعالية القرارات المالية من حيث تأثيرها على المركز وقدرة البنك المالية وتقييم مستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية ومركز البنك التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك" (Srairi, 2015: 67).

أن طريقة تقييم الأداء المالي للبنوك تتباين من زاوية الى أخرى لذلك يمكن القول إن عملية التقييم ترتبط بالوسيلة التي يتم بها هذا تقييم والتي تمثل مداخل لتقييم الأداء التي تبين وجهات ورغبات النظر المختلفة إزاء هذه العملية في البنوك.

ثانياً. أهمية تقييم الأداء المالي: تتجلى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بأهمية كبيرة في مستويات وجوانب متباينة، ويمكن ايضاحها من خلال الآتي (Pinto et al., 2017: 605)، (حسين، ٢٠٢٠: ١٦٦-١٦٧):

١. ان تقييم الأداء المالي يظهر قدرة البنك على تطبيق ما تم التخطيط له من اهداف عن طريق مقارنة النتائج المتحققة مع ما هو مخطط له مسبقاً، والعمل على كشف الثغرات واقتراح المعالجات او الإجراءات الضرورية لها مما يعزز من قدرتها على البقاء والاستمرار في المنافسة.
٢. يساعد البنوك على الكشف عن التقدم والتطور التي تحققه عن طريق مقارنة النتائج المتحققة من فترة الى أخرى سواء مع أداء البنك نفسه او مع البنوك المماثلة لها.
٣. ايضاً يساهم في تحسين المركز الاستراتيجي للبنك، وكذلك العمل على تحديد الأولويات الضرورية والتغييرات المطلوبة.
٤. يساعد تقييم الأداء المالي في تقديم صورة عامة وشاملة لجميع المستويات الإدارية عن أداء البنك، وأيضاً تحديد دوره وآليات تعزيزه للاقتصاد الوطني.
٥. ان تقييم الأداء يساهم في تقديم صورة واضحة للأفراد العاملين عن كيفية أداء المهام والواجبات الوظيفية الموجه إليهم، فضلاً عن توحيد تلك الجهود والوصول الى مستويات أعلى من الأداء الذي يمكن قياسه والحكم عليه.
٦. كذلك يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتجنب الاسراف المالي عن طريق التنسيق ما بين الأنشطة التمويلية والتسويقية للبنك وإدارة الأفراد.

ثالثاً. مفهوم الاداء المالي في البنوك: ان تقييم الاداء المالي للبنوك يعد من المصطلحات الحديثة في العصر وتعددت المفاهيم حول هذا الموضوع حيث على انه (نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة او المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة وتلك التي تعكس الاداء خلال فترة زمنية ونتائج الاداء في البنوك المتماثلة (التقليدية وغيرها) مع مراعاة الظروف الهيكلية) (حمود، ٢٠٠٩: ٢٧).

وعرف كذلك هو (العمليات التي تقيس الاداء او تقوده الى اهداف معينة في البنوك والتي تتطلب جهود واهداف محددة مسبقا لقياس الاداء الفعلي واسلوب مقارنة الاداء المحقق بالهدف المخطط والذي على اساسه تحدد نتائج المقارنة بما يتفق مع الهدف والمعياري المحدد لهذا الاداء) (سويلم، ١٩٩٨: ٤٧٧).

وقد عرفت الاداء المالي للبنوك على انه قياس النتائج المحقق على ضوء المعايير المحددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه في اداء البنك ومن ثم مدى تحقق الاهداف لمعرفة مستوى الفاعلية وتحديد الاهمية النسبية والموارد المالية المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (عبد الغني، ٢٠١٥: ٤١).

رابعاً. مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك: تبني عملية تقييم أداء البنوك المالي وفق مراحل عديدة وهي (الكرخي، ٢٠١٠: ٣٩):

١. مرحلة جمع البيانات والمعلومات: إن عملية قياس الأداء المالي للبنوك تتطلب توفير المعلومات والبيانات والتقارير عن السنة موضوع الدراسة، وأغلب هذه البيانات والمعلومات يمكن الحصول

- عليها من القوائم المالية الأساسية للبنك المركز المالي، بيان الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
٢. مرحلة تحليل البيانات والمعلومات: وذلك بهدف التأكد من مدى دقة وصلاحيّة هذه البيانات والمعلومات حيث يفترض وجود حد مقبول من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وذلك من أجل استخدامها في النسب والمؤشرات المالية اللازمة لعملية تقييم الأداء.
٣. إجراء عملية تقييم الأداء: حيث يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المؤشرات والنسب المالية الملائمة للنشاط الذي يقوم به البنك، ويجب أن تشمل عملية تقييم الأداء جميع جوانب النشاط البنكي وذلك بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.
٤. تحليل نتائج عملية تقييم الأداء: في هذه المرحلة يتم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة لتحديد الانحرافات التي حصلت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات ومنع تكرار حدوثها.
- خامساً. مؤشرات تقييم الاداء في البنوك:** هنالك العديد من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تقييم الوضع المالي وهي متعددة، ورغم تعدد هذه المؤشرات أو النسب المالية المستخدمة إلا أن مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت الأداء البنكي بصورة مستقلة اقتصر على استخدام العديد من المؤشرات لتقييم أداء البنوك، حيث أن هذه النسب مفيدة عند مقارنة الأداء بين البنوك وقد استخدمتها العديد من الدراسات. ومن أهم هذه المؤشرات هي (التجاني وشعوبي، ٢٠١٥: ٣٣):
١. **مؤشرات الربحية:** تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر فائض ممكن من الإيرادات الاجمالية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو رفع إيراداته أو الاثنين معاً، ويعد هذا المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الاسواق البنكية ولجودة إدارتها (معيزي وعياش، ٢٠١٨: ٨٥). ومن أهم هذه المؤشرات:
- أ. **معدل العائد على الموجودات.** يقيس هذا المعدل أو النسبية مدى ربحية الموجودات، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة (الجعيد وعبد الرحمن، ٢٠٢٠: ١٢). كما يعكس فعالية وكفاءة الإدارة في تشغيل الأصول وإعطاء الثقة للإدارة في إدارة الموال وترشيد القرارات الاستثمارية المتخذة (Reilly and Brown, 2012: 275).
- ب. **معدل العائد على حقوق الملكية.** يعتبر هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، حيث يعمل البنك على زيادته بما يتلاءم وحجم الاخطار التي يتحملها أصحاب المصالح، كما يوضح هذا المؤشر ما تحقّقه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها البنك (بشناق، ٢٠١١: ٣٦)، وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة إدارة البنك فضلاً عن دلالاته على المخاطر العالية نتيجة زيادة الرافعة المالية والمتمثلة بدرجة اعتماد البنك على الاقتراض وان انخفاضها يشير الى اعتماد التمويل المتحفظ بالقروض من قبل إدارة البنك (Reilly and Brown, 2012: 275).
- ج. **معدل العائد على الاستثمار:** معدل العائد على الاستثمار هو أحد أشهر المصطلحات الاقتصادية، وأكثر أدوات القياس المالية في عالم الاستثمار، وهو أداة قياس الربحية من خيار استثماري معين، أو المقارنة بين عدة خيارات استثمارية. ويعبر عن النسبة المئوية لزيادة أو نقصان الاستثمار خلال

فترة زمنية محددة، فكلما ارتفعت النسبة المئوية للعائد على الاستثمار كان ذلك لصالح الاستثمار، وهدف حساب عائد الاستثمار هو تحديد مدى جدوى الاستثمار (عبد الوهاب يوسف، ٢٠٠٨: ٣٨).
د. هامش الربح: هو الربح الذي يأتي الحصول عليه من المال الذي تم إقرضه، ومن ناحية أخرى يعرف بأنه فائدة البنك أي مقدار الزيادة المالية على أصل المبلغ (شاهين، ٢٠١٤: ٧٧).

٢. مؤشرات السيولة: تهدف إلى تقييم القدرة المالية للبنك على المدى القصير ومنها:

أ. نسبة التداول: تقيس نسبة التداول عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة. ويمكن حساب نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة للشركة على الخصوم المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر فذلك يعني أن البنك مهياً لتغطية التزاماته ونفقاته التشغيلية في الأجل القصير (الشماع، ٢٠٠٦: ٧٤).

ب. نسبة السيولة السريعة: تحتسب نسبة السيولة السريعة بقسمة الأصول المتداولة مطروحاً منها المخزون على الخصوم المتداولة. وبطرح أرقام المخزون من الأصول المتداولة يتمكن المستثمر من معرفة مدى قدرة البنوك على تغطية التزاماتها المتداولة دون اللجوء إلى تصفية المخزون الذي تعد تصفيته خسارة كبيرة للشركة نظراً لكونه أقل الأصول المتداولة قابلية للتحويل إلى سيولة (عاشور، ٢٠٠٣: ٣١).

ج. نسبة النقد: يعد هذا المؤشر قل المؤشرات استخداماً لكنه مفيد عند رغبة المستثمر معرفة ما يتوافر للبنك من سيولة مقارنة بالشركات المنافسة لها. ويمكن حساب نسبة النقد بقسمة كمية النقد المتوافر للبنك في رصيده الجاري في البنوك مضافاً له الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى نقد على خصوم البنك المتداولة (عاشور، ٢٠٠٣: ٣٣).

د. رأس المال العامل: رأس المال العامل مقياس لمركز أصول الشركة السائلة. أي كيف يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لاستيفاء حاجات التشغيل اليومي للمنظمة. وعليه، فإن رأس المال العامل مقياس لكفاءة الشركة التشغيلية، وأيضاً مدى سلامة أوضاعها المالية قصيرة الأجل. ويزود رأس المال العامل الكفاء والمستدام الشركة بالمرونة اللازمة لتوسيع عملياتها وتطورها، وأيضاً للاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. ويُحسب رأس المال العامل بطرح الذمم الدائنة الحالية (مثل الحسابات الدائنة) من الأصول الحالية (الحسابات المدينة، والرصيد) (كراجة، ٢٠٠٦: ٨٥).

٣. مؤشرات النشاط: تقيس مدى كفاءة البنك في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول ومنها:

أ. نسبة التمويل الأصول الثابتة: الأصول التي تحوزها الشركة وتحتاج إلى وقت يزيد على العام لتحويلها إلى نقد، أو تلك التي تمتلكها الشركة ولا تخطط لتحويلها إلى نقد خلال العام المقبل (جلدة، ٢٠٠٩: ١٠٢).

ب. معدل توظيف الودائع: يشير معدل توظيف الودائع في القروض تعزيز الشمول المالي وزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك خاصة المقترضين، التي تعكس على صعيد آخر نجاح القطاع البنكي في ضخ المزيد من السيولة في السوق المحلية سواء لتمويل المشروعات أو لمنتجات التجزئة البنكية (الحسني، ١٩٩٨: ٥٧).

٤. مؤشرات تتعلق بجودة الأصول:

أ. كفاية رأس المال: يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس درجة خطر الإعسار للبنوك، وتستخدم من أجل تطوير إدارة وكفاءة النظام البنكي وحماية المودعين وتعزيز الاستقرار

المالي. وكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما عكس ذلك درجة مخاطرة اقل للبنك وبالعكس، ويتم استخراج النسبة عن طريق قسمة رأس المال على الموجودات (بورقية، ٢٠١٣: ٥١).

ب. الرافعة المالية: الرافعة المالية هي استراتيجية يستخدم فيها المستثمر الديون (يقترض المال) للاستثمار في منتجات مالية معينة لزيادة عائد الاستثمار المحتمل. إنها تمكّن المتداول من استخدام هذا القرض المؤقت لفتح صفقة بحجم أكبر بمبلغ أصغر من رأس المال المستثمر وتحقيق المكاسب (حماد، ٢٠١٠: ٨٤).

٥. مؤشر المديونية:

نسبة الديون: نسبة الديون هي نسبة الرافعة المالية المستخدمة جنباً إلى جنب مع غيرها من النسب المالية لقياس قدرة البنوك على التعامل مع التزاماتها (العصار، ٢٠٠٠: ١٣٦)

المبحث الثالث: نظرة على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أولاً. البنوك التجارية: ان هذه البنوك، يمتد تاريخها الى العصور القديمة بمفهوم بدائي حين بدأ الانسان التبادل السلعي اعتماداً على تقييم قيمة السلعة المتبادلة بالسلعة الأخرى وتوازنها واحجامها من بعض الاشخاص ذوي الخبرة التجارية وهذه كانت بداية التعامل بالبنوك التجارية ثم تطورت هذه المفاهيم التجارية في التبادل السلعي وانشئ على اساسها مؤسسات بدائية للقيام بهذه الاعمال وقد انشئ اول بنك عام ١٥٨٧ م في البندقية ثم بنك امستردام ١٦٠٩ م. وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف انحاء العالم (عبد الحق، ٢٠٠٦: ٥-٧).

وتتميز البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية او البنوك المتخصصة الأخرى في قبول الودائع ومنح القروض وهي التي تتيح للبنك التجاري خلق النقود وهذا ما يميزها عن المؤسسات المالية الأخرى وقبول الودائع بأنواعها المختلفة هو ما يميز البنوك التجارية عن بقية البنوك المتخصصة الأخرى (حداد، ٢٠٠٨: ١٠٩).

يختلف تعريف البنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة الى الوظائف التي تؤديها تلك البنوك لذلك تنوعت التعريفات بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للبنك التجاري الا ان تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها ادى الى وضوح مفهوم البنك واصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها وبالتالي يمكن تعريف البنوك التجارية بناءً على تلك السمات على انها: هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات بنكية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية او شهادات الايداع قصير الاجل وكذلك تتيح فرصاً عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.

ثانياً. البنوك الإسلامية: تعتمد البنوك الإسلامية على احكام الشريعة الإسلامية وهي بمثابة الأسس التي تحكم جميع ممارسات وانشطة البنوك الامر الذي ينتج عنه أن جميع المنتجات والخدمات التي يقدمها تأتي في اطار تعاليم الدين الإسلامي مع التركيز على اخلاقيات العمل وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومما ينبغي التأكيد عليه هو نبذ الربا كونه من المحرمات والكبائر يعد القاعدة الأساسية لجميع التعاملات بين الناس سواء بصورة فردية ام على مستوى الدول النبذ يشمل جميع أنواع وسائل الربا، وذلك لان المال لا ينبغي أن يولد المال بل يتولد بالعمل والجهد وكل شخص يستحق المكافأة مقابل ما يبذل من جهد، وأن هناك استثناء للأشخاص الذين لا يستطيعون العمل بسبب المرض او العجز، ولذا نجد أن كل التعريفات للبنكية الإسلامية قد ركزت

بشكل أساسي على هذا الجانب حيث عرفت البنوك الإسلامية بأنها تمثل المعاملات الشرعية السليمة البعيدة عن الربا والكسب المحرم، وعماد البنوك الإسلامية المعاصرة، فهي تعتمد مبدأً تشارك الربح والخسارة (الشاعر، ٢٠٠١: ٢٠).

وقد عرفت بانها مؤسسة بنكية هدفها تجميع الاموال والمدخرات من الافراد الذين لا يرغبون التعامل بالربا ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف، وكذلك توفير الخدمات البنكية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. (محمد، ٢٠٠٦: ١١٧).

وبشكل أوسع تعرف البنوك الإسلامية ايضاً بأنها مؤسسات الوساطة المالية التي تلتزم بالضوابط الإسلامية ولا سيما تحريم الربا والفائدة فهي تقوم بدور تجميع الودائع والمدخرات من اصحابها من خلال نظام الودائع الاستثمارية القائمة على المضاربة والودائع الجارية القائمة على القرض المضمون، وتعمل على استثمار مواردها في استثمارات نافعة مربحة بوقت واحد من خلال الصيغة التمويلية الإسلامية (إبراهيم-القحف، ٢٠٠٢: ٣٧).

من ذلك يمكن أن نلاحظ بشكل واضح أن السمة الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها، وأن هذا الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر البنوك في قواعد العمل واهدافه وآلياته، فضلاً عن المحددات الاقتصادية، يتعين على البنوك الإسلامية أن تلتزم في عملها بالقواعد والمبادئ العقيدية المستقرة والثابتة الا التي حددها القرآن والسنة بخصوص المعاملات الاقتصادية والتي تتمثل في (الخاقاني، ٢٠١١: ١٧٤-١٧٦):

١. الالتزام بقاعدة الحلال والحرام: اذ لا يجوز للبنك أن يقدم خدماته الى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، مثل صناعة الخمر وموائد القمار والمخدرات مع البغاء، والابتعاد عن اي تعامل ينطوي على غش او تدليس او احتكار او تزوير او رشوة او افساد للذمم وتخريب للنفوس.
٢. عدم التعامل بالربا: أن الابتعاد عن التعامل بالربا يعد من أهم اسباب قيام البنوك الإسلامية.
٣. الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات: أن للالتزام بالصدق والوضوح اهمية خاصة في البنكية الإسلامية، البنوك الإسلامية لا تمنح عائداً ثابتاً محدداً مسبقاً لمودعيها، وانما يتوقف عائدها العميل على الأرباح، التي تحققها هذه البنوك، ومن ثم ينبغي التعامل بالصدق وبالوضوح وبالصراحة مع العميل من خلال اطلاله على النتائج الحقيقية، التي تمخضت عنها اعمال البنك.
٤. عدم اكتناز المال: على البنك الإسلامي أن يجتهد في البحث عن جميع السبل المباحة لتوظيف امواله، وعدم السماح بتراكم الاموال لديه لأي سبب من الاسباب، وأن اقتضى ذلك أن يكف عن قبول الاموال إذا لم يجد منافذ التوظيف المناسبة، عملاً بقوله تعالى ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ))^١.
٥. حسن اختيار من يقومون على ادارة الاموال: أن البنك الإسلامي يقوم بالتأكد على حسن اختيار من سيتولون ادارة الأموال سواء من بين ملاكه الوظيفي او من بين عملائه، الذين ستتاح لهم الاموال لإدارتها، اذ يجب ألا يوكل أمر ادارة هذه الاموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة، وتقتضي ادارته هذه الاموال الرشادة في استخدامها، أي أن يتم اختيار أرشد السبل لتوظيف المال وأنمائته وادارته ادارة رشيدة وبالشكل، الذي يفي بحاجه المجتمع والافراد.
٦. اداء الزكاة: على البنوك الإسلامية أن تقوم بتحصيل زكاة اموالها واموال عملائها ومن يرغب سواهم وصرفها في مواضعها.

¹ سورة التوبة، الآية (34).

المبحث الرابع: مقارنة بين مؤشرات الاداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في اقليم كردستان العراق

لأجل إجراء عملية المقارنة الوصفية بين أداء البنوك التجارية والاسلامية تم استخدام العديد من مؤشرات الاداء المالي، فضلاً عن استخدام الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات والتي تضمنت (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف) ومن ثم استخدام اختبار (t-test) لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين المؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية والاسلامية. وتم استخراج النسب من الملحق (١)*.

اولاً: مؤشرات الربحية

١. **معدل العائد على الموجودات:** من الجدول (١) يمكن أن نلاحظ ان الوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجودات في البنوك الاسلامية أكبر من البنوك التجارية مما يعكس قدرة البنوك الاسلامية على استغلال الموجودات بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التجارية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (٠,٠٢٤٢) مقابل (٠,٠٠٩٣٢) في البنوك التجارية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (٦٩,٩٢) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (٨٥,٧٧)، مما يعني خطورة انخفاض العائد على الموجودات في البنوك التجارية أكبر من البنوك التقليدية. بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات للبنوك الاسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (١): مقارنة معدل العائد على الموجودات بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٢,٢٧	٠,٥٨	٦,٣٩	٤,١١
٢٠١٢	١,٨٣	٠,٩٢	٨,٤٤	٧,١٥
٢٠١٣	١,٧٣	٣,١٦	٦,١٩	٧,٣٣
٢٠١٤	١,٠٨	٢,٦٣	٤,١٦	١,٨١
٢٠١٥	٠,٤٤	٢,٠٣	٤,٢١	١,٩٦
٢٠١٦	١,٦٩	١,٩٩	٤,٧٨	١,٩٦
٢٠١٧	٠,٥٦	١,٣٥	٣,١٦	١,٨٩
٢٠١٨	٠,٣٧	٠,٤٣	٠,٦٦	١,٢١
٢٠١٩	٠,٦٤	-٠,٧٥	٠,٠٧	١,٥٣
٢٠٢٠	١,٤٣	-٢,٦١	٠,٥٣	١,٧٩
الوسط الحسابي	٠,٠١٠٨٧		٠,٠٣٤٦٦	
الانحراف المعياري	٠,٠٠٩٣٢٦		٠,٠٢٤٢٣٥	
معامل الاختلاف	٨٥,٧٧%		٦٩,٩٢%	
اختبار t	٢,٨٩٧-			
قيمة p	٠,٠١٣			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

^② ملحق (1): قوانين استخراج النسب وفق المؤشرات ال (13).

٢. **معدل العائد على حقوق الملكية:** الجدول (٢) يبين ان معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الاسلامية سجل نسب اعلى من البنوك التجارية (٠,٠٧٣) (١٠,٠٤) على التوالي، بالتالي فإن كفاءة البنوك الاسلامية اعلى من كفاءة البنوك التجارية على الرغم من الارتفاع في سنوات معينة والتذبذب بالانخفاض في سنوات اخرى ولكن تسجل البنوك الاسلامية ادارة كفوة للبنك بنسب اعلى من البنوك التجارية. الا ان خطورة انخفاض هذه النسبة اقل في البنوك التجارية (٠,٠٠٩٠) مقارنة بالبنوك الاسلامية (٠,٠٢٤)، كما ان معامل الاختلاف أكبر لدى البنوك الإسلامية (٧٣,٣٩) منه في البنوك التجارية (٦٥,٦٨) وهذا مؤشر على الاداء الضعيف للبنوك الاسلامية فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية. بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج المبينة في الجدول (٢) أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%)، لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٢): مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

البنوك التجارية		البنوك الإسلامية		السنوات
بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي	
١٤,٢٦	٠,٧٩	١٤,٠٠	١١,١٠	٢٠١١
١١,٥٠	١,٢٩	١٩,٧٤	١٥,٢٣	٢٠١٢
١٠,٤٦	٥,١١	١٣,٥٤	١٤,٤١	٢٠١٣
٦,٧٥	٤,٦٠	٧,٦٦	٣,٢٤	٢٠١٤
٢,٤٦	٣,٩٧	٦,٨٤	٣,٣٩	٢٠١٥
٧,١٦	٣,٧١	١٠,٠٠	٣,٣٦	٢٠١٦
٢,٧١	٢,٣٦	٦,٥٩	٣,٣٢	٢٠١٧
١,٥٦	٠,٨٣	١,٤٩	٢,٣٣	٢٠١٨
٢,٦٧	-١,٤٥	٠,١٧	٤,٣٨	٢٠١٩
٧,٢٥	-٤,٨٥	١,٢٠	٤,٩٩	٢٠٢٠
٠,٠٤١٥٧		٠,٠٧٣٤٩		الوسط الحسابي
٠,٠٠٩٣٢٨		٠,٠٢٤٢٣٥		الانحراف المعياري
٦٥,٦٨%		٧٣,٣٩%		معامل الاختلاف
١,٦٧٠-				اختبار t
٠,١١٨				قيمة p

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

٣. **معدل العائد على الاستثمار:** تدل معطيات الجدول (٣) ان البنوك الاسلامية قد حققت معدلات عائد على الاستثمار بنسب اعلى البنوك التجارية، فينعكس ذلك على ان ظروف الاستثمار للبنوك الاسلامية ذات جدوى اعلى على الرغم من بعض التذبذبات المنخفضة للبنوك المذكورة لكنها تبقى محققة نسب عالية من العائد. فضلاً عن ذلك ان خطورة انخفاض هذا المعدل أكبر في البنوك التجارية (١,٠٩٠) مقابل بالبنوك الإسلامية (٠,٧٨٥)، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ

(١٧٨,٤٣) في البنوك التجارية مقابل (٦٣,٣٩) للبنوك الإسلامية، الامر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك الجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الإسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الاستثمار للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%).

الجدول (٣): مقارنة معدل العائد على الاستثمار بين البنوك التجارية والإسلامية

للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٥٥,٩٢	٤,٣٠	٨٠,٩٨	٢٨٢,٥٣
٢٠١٢	٦١,٥٥	١٦,٦٦	١٨٦,٦٨	٣٢٩,٦٤
٢٠١٣	٥٦,٣٥	٥١,٦٨	٢٠٩,٢٩	٢٢٥,٠٥
٢٠١٤	٣٥,٠٦	١٦٧,١٤	١٠٦,٤٢	٤٥,٨٦
٢٠١٥	١١٢,٤٤	٢٣٨,١٣	١٠٧,٥٥	١٠٦,٣٣
٢٠١٦	-٢٥٥,٦٤	٢٨٢,١٧	٢٦١,٢٨	٨٦,٨٧
٢٠١٧	١٢,٩٣	-٢٤٣,٣٣	١١٢,٥١	٧٣,٢٦
٢٠١٨	١٢,٨١	١٢٦,٦٩	٢١,٢٧	٥٢,٨١
٢٠١٩	٢٢,٣٣	-٤٧,١٤	٢,٨٣	٧٧,٥٧
٢٠٢٠	٥٠,٠٦	٧٥,٦٢	١٥,٢٦	٩٣,٥٦
الوسط الحسابي	٠,٦١١١٥		١,٢٣٨٧٧	
الانحراف المعياري	١,٠٩٠٤٨٢		٠,٧٨٥٢٧٧	
معامل الاختلاف	١٧٨,٤٣%		٦٣,٣٩%	
اختبار t	١,٤٧٧-			
قيمة p	٠,١٥٧			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

٤. هامش الربح: من الجدول (٤) يمكن أن نلاحظ ان الوسط الحسابي لهامش الربح في البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التجارية مما يعكس قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق هامش ربح بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التجارية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك التجارية اذ يقدر الانحراف المعياري ب (٠,٧١٠) للبنوك التجارية مقابل (٠,١٧١) في البنوك الإسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الإسلامية (٣٥,٨٢) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (٢٧٦,٨٦). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٤): مقارنة هامش الربح بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٣٥,٨٧	٤,١٢	٤٤,٧٥	٧٣,٨٦
٢٠١٢	٣٨,١٠	١٤,٢٨	٦٥,١٢	٧٦,٧٢
٢٠١٣	٣٦,٠٤	٣٤,٠٧	٦٧,٦٧	٦٩,٢٤
٢٠١٤	٢٥,٩٦	٦٢,٥٧	٥١,٥٥	٣١,٤٤
٢٠١٥	٥٢,٩٣	٧٠,٤٣	٥١,٨٢	٥١,٥٣
٢٠١٦	١٦٤,٢٥	٧٣,٨٣	٧٢,٣٢	٤٦,٤٩
٢٠١٧	١١,٤٥	١٦٩,٧٧	٥٢,٩٤	٤٢,٢٨
٢٠١٨	١١,٣٥	٥٥,٨٩	١٧,٥٤	٣٤,٥٦
٢٠١٩	١٨,٢٥	-٨٩,١٩	٢,٧٥	٤٣,٦٨
٢٠٢٠	٣٣,٣٦	-٣١٠,١٦	١٣,٢٤	٤٨,٣٤
الوسط الحسابي	٠,٢٥٦٥٨		٠,٤٧٨٩٢	
الانحراف المعياري	٠,٧١٠٣٨١		٠,١٧١٥٨٠	
معامل الاختلاف	٢٧٦,٨٦%		٣٥,٨٢%	
اختبار t			٠,٩٦٢-	
قيمة p			٠,٣٤٩	

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

ثانياً. مؤشرات السيولة:

١. نسبة التداول: باستقراء واقع الجدول (٥) يتبين من خلال الوسط الحسابي ان البنوك التجارية أكثر قدرة لتغطية التزاماته ونفقاته التشغيلية في الاجل القصير مقارنة بالبنوك الاسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (٠,٣٠١) للبنوك الاسلامية مقابل (٠,٢٤٩) في البنوك التجارية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (١٨,٣٣) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (١٤,٣٧). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٥): مقارنة نسبة التداول بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٨٢,٥٤	٣٦٢,٥٧	١٧٨,٠٢	١٧٣,٤٨
٢٠١٢	٨٧,٧٨	٣٤٥,٠٣	١٦٥,٨٧	١٣١,٦٠
٢٠١٣	٨٣,٧٣	٢٣٢,٤٠	٩١,٩١	١٦٤,٣٥
٢٠١٤	٧٩,٥٦	٢٦١,١١	٧٤,٠٧	١٨٥,٦٧
٢٠١٥	١٠٦,٤٤	٢٠٤,٠٥	٢١٠,١٧	٢١٢,٦٤
٢٠١٦	١١١,٠٦	٢١٤,٥٧	١٤٤,٥٨	٢٢٤,٩٤
٢٠١٧	١٢٣,٧٧	٢٢٠,٢٤	١٥٤,٥٩	٢٠٨,٦٥
٢٠١٨	١٢٣,٠٢	١٩٦,٧٧	١٣٨,٦٤	١٨٦,٩٦

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١٩	١٠٩,٧١	٢٠٨,٢٨	١١٧,٧٨	١٣٢,٤٥
٢٠٢٠	١١٧,٨٣	٢٠١,٠٠	١٢٩,١٧	١٢٧,٩٥
الوسط الحسابي	١,٧٣٥٧٤		١,٥٧٦٨٣	
الانحراف المعياري	٠,٢٤٩٤١٧		٠,٣٠١٣٨٦	
معامل الاختلاف	%١٤,٣٧		%١٨,٣٣	
اختبار t	١,٢٨٤			
قيمة p	٠,٢١٥			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS .

٢. نسبة السيولة السريعة: باستقراء واقع الجدول (٦) يتبين من خلال الوسط الحسابي ان البنوك التجارية أكثر دراية بقدرتها على تغطية التزاماتها المتداولة دون اللجوء الى تصفية المخزون الذي يعد خسارة كبيرة مقارنة بالبنوك الإسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الإسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (٠,٣٠١) مقابل (٠,٢٤٩) في البنوك التجارية، وفقا لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الإسلامية (١٨,٣٣) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (١٤,٣٧). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٦): مقارنة نسبة السيولة السريعة بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٨٢,٥٤	٣٦٢,٥٧	١٧٨,٠٢	١٧٣,٤٨
٢٠١٢	٨٧,٧٨	٣٤٥,٠٣	١٦٥,٨٧	١٣١,٦٠
٢٠١٣	٨٣,٧٣	٢٣٢,٤٠	٩١,٩١	١٦٤,٣٥
٢٠١٤	٧٩,٥٦	٢٦١,١١	٧٤,٠٧	١٨٥,٦٧
٢٠١٥	١٠٦,٤٤	٢٠٤,٠٥	٢١٠,١٧	٢١٢,٦٤
٢٠١٦	١١١,٠٦	٢١٤,٥٧	١٤٤,٥٨	٢٢٤,٩٤
٢٠١٧	١٢٣,٧٧	٢٢٠,٢٤	١٥٤,٥٩	٢٠٨,٦٥
٢٠١٨	١٢٣,٠٢	١٩٦,٧٧	١٣٨,٦٤	١٨٦,٩٦
٢٠١٩	١٠٩,٧١	٢٠٨,٢٨	١١٧,٧٨	١٣٢,٤٥
٢٠٢٠	١١٧,٨٣	٢٠١,٠٠	١٢٩,١٧	١٢٧,٩٥
الوسط الحسابي	١,٧٣٥٧٤		١,٥٦١٤٤	
الانحراف المعياري	٠,٢٤٩٤١٧		٠,٢٨٦١٤١	
معامل الاختلاف	%١٤,٣٧		%١٨,٣٣	
اختبار t	١,٤٥٢			
قيمة p	٠,١٦٤			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

٣. **نسبة النقد:** يوضح الجدول (٧) ان البنوك التجارية تملك نسبة نقد اعلى من البنوك الاسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك التجارية اذ يقدر الانحراف المعياري ب (٠,٢٢٢) مقابل (٠,١٦٥) في البنوك الإسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك التجارية (١٧,١٣) مقارنة بنسبة البنوك الإسلامية والتي بلغت (١٥,٩٩). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة النقد للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٧): مقارنة نسبة النقد بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٦٢,١٧	٢٦٣,٠٠	٩٩,٣٩	١١٢,٤٥
٢٠١٢	٧٤,٣٠	٢٧٤,٥٨	٩٣,٢٩	١٠٤,٦٩
٢٠١٣	٦٨,٨٦	١٨٥,٧٨	٥١,٣٦	١٠٨,٠٥
٢٠١٤	٦٤,٦٥	١٧٩,٨٨	٣٦,٣٠	١٢٤,٠٢
٢٠١٥	٨٤,٣٥	١٧١,٨٢	٩٨,٨٤	١٢٧,٣٨
٢٠١٦	٨٩,١٧	١٧٣,٨٦	١٠٢,٥٢	١٤٥,٤٧
٢٠١٧	٩١,٨١	١٥٤,٥٣	١٠٤,١٣	١٤٣,٧٠
٢٠١٨	٩٣,١٤	١٣٥,٦٢	١٠٨,٠٧	١٣٠,٧١
٢٠١٩	٨٠,٣٨	١٣٢,٠٥	٨٩,٧٤	٩٢,٧٩
٢٠٢٠	٩٠,٦٤	١٢٢٥,٤٧	١٠٧,٥٠	٩٣,٩٣
الوسط الحسابي	١,٢٩٨٠٢		١,٠٣٧١٥	
الانحراف المعياري	٠,٢٢٢٢٨٨		٠,١٦٥٨٥٧	
معامل الاختلاف	١٧,١٣%		١٥,٩٩%	
اختبار t	٢,٩٧٤			
قيمة p	٠,٠٠٨			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS .

٤. **رأس المال العامل:** بالاستناد على الوسط الحسابي في الجدول (٨) تبين ان البنوك الاسلامية حققت قيم أكبر من البنوك التجارية وهذا يعكس قدرة البنوك الاسلامية على توسيع عملياتها المالية وتطويرها وزيادة ثقة التعاملات المالية معها من قبل المستثمرين. وفقاً للانحراف المعياري تبين بان خطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط مرتفعة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك الإسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك التجارية (٤٠,٣٠) مقارنة بنسبة البنوك الإسلامية والتي بلغت (٢٨,٣٠). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال العامل للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (٨): مقارنة رأس المال العامل بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الإسلامي
٢٠١١	١٢٨,٤٧٨,٠٥٠,٠٠	١٠٠,٧٠٤,٣٧٩,٠٠	١١١,١٩٤,٧٠٦,٠٠	١٤٣,٥٩٥,١٦٦,٠٠
٢٠١٢	١٣٣,٦٠٩,٢٠١,٠٠	١٥٦,٣١٢,٦٥٢,٠٠	١٧٦,٤٣٠,٦١٦,٠٠	٦٢,٦٢٩,١١٨,٠٠
٢٠١٣	٢٣٩,٧٨٣,١٥٢,٠٠	٢٨٢,٢٣٠,٢٠٢,٠٠	٥٧,٦٩٣,٧٨٢,٠٠	١٤٤,٣٨٠,٠٤٨,٠٠
٢٠١٤	٣١٣,٧٧٣,٢١٢,٠٠	٢٧٤,٥٥٧,٢٧١,٠٠	١٦٤,١٨٥,٢٣٦,٠٠	١٧٧,٩٨٧,٣٤٤,٠٠
٢٠١٥	٧٨,٣٢٦,٢١٦,٠٠	٢٨٥,٣٠٥,٥٨٧,٠٠	٢٥٧,٨٤٥,٥٦٢,٠٠	٢٢٢,٦٦١,٥٨٧,٠٠
٢٠١٦	١٠١,٥١٣,٤٣٨,٠٠	٢٨١,٥٤٨,٥٧٥,٠٠	١٥٤,٠١٨,٩٨٩,٠٠	٢٣٢,٣٢٢,٧٨٥,٠٠
٢٠١٧	١٩٥,٩٧٠,٥٦٤,٠٠	٢٥٣,٧٩٤,٧٤٦,٠٠	١٥٩,٦٢١,٣١٢,٠٠	٢١٩,٤٦٣,٩٦٨,٠٠
٢٠١٨	١٩٤,٩١٩,٢٣٤,٠٠	٢٥١,٩٦٣,٣٨٨,٠٠	١٤٢,٤٧٦,١٣٠,٠٠	٢١٠,٤٠٦,٨٨٨,٠٠
٢٠١٩	٨٣,٤٣٦,٨٤٣,٠٠	٢٦٧,٥٨٨,٨٥٩,٠٠	٦٠,٦٢٩,٨١٠,٠٠	١٦٥,٤٧٧,١٢٦,٠٠
٢٠٢٠	٢٠٣,٤٣١,٤٥٤,٠٠	٢٣٨,٩٤٣,٩١٢,٠٠	١٢٥,٩٢٦,٩٣٩,٠٠	١٤٤,٣٨٣,١٦١,٠٠
الوسط الحسابي	٩٥,٦٢٦,٨١٥,٨٠		١٥٦,٦٦٦,٥١٣,٦٥	
الانحراف المعياري	٣٨,٥٣٢,٩٨٠,٢٨٠		٤٤,٣٤٠,٣٩٤,٠٩٧	
معامل الاختلاف	%٤٠,٣٠		%٢٨,٣٠	
اختبار t		٣,٢٨٦-		
قيمة p		٠,٠٠٤		

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

ثالثاً. مؤشرات النشاط:

١. **نسبة التمويل الأصول الثابتة:** يتبين من بيانات الجدول (٩) بأن البنوك التجارية سجلت نسب أعلى من البنوك الإسلامية وهذا يدل على أن البنوك التجارية ذو قدرة على إدارة وتمويل الأصول الثابتة بشكل أكبر من البنوك الإسلامية، على الرغم من أن البنوك الإسلامية قد سجلت نسب عالية ولكن بيانات الجدول اعلاه تشير أن هذه النسب في مصلحة البنوك التجارية. إلا أن خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر بكثير في البنوك الإسلامية (٢,٨٣٢) مقابل (٠,٥٩٨) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (١٥,٤٢) في البنوك التجارية مقابل (٨٢,٥٣) للبنوك الإسلامية، الأمر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك التجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الإسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الأصول الثابتة للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%).

الجدول (٩): مقارنة نسبة تمويل الأصول الثابتة بين البنوك التجارية والإسلامية

للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الإسلامي
٢٠١١	٧٧٥,٢٥	١٤٠,٧٧	١٧٤,٧٥	٣٠٢,٨٨
٢٠١٢	٧٤٣,٢٣	١٤٧,٤٠	٤٦٧,٨٧	٢٤٥,٨٤
٢٠١٣	٧٠٥,٩٦	١٧٣,٢٩	٢٧٩,٧٥	٢٢٥,٤٩
٢٠١٤	٧٣١,٠٠	١٨٢,٨٦	٢٤٨,٣٤	١٨٨,٥٨
٢٠١٥	٥٩١,٦٢	٢١١,٧٣	٢٣٨,٤٨	١٨٧,٨٤
٢٠١٦	٤٨٠,١٧	١٩٩,٦٢	٢٥٩,٤٤	١٧٨,٨٨
٢٠١٧	٤٣٦,٢٣	١٨٥,٨٣	٢٣٩,١٨	١٨٧,٩٠

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١٨	٤٤٥,٤٢	٢٠٢,٩٣	٢٥٨,٧٣	٢٠١,١٧
٢٠١٩	٤٥٣,١٠	١٩٤,٩٩	٢٧٨,٢٩	٣١٢,٨٦
٢٠٢٠	٥٦٧,٨١	١٩٣,٣٠	٢٤٨,٠٣	٣٢٢,٤٤
الوسط الحسابي	٣,٨٨١٢٦		٣,٤٣١٨٦	
الانحراف المعياري	٠,٥٩٨٥٨٩		٢,٨٣٢٣٧٠	
معامل الاختلاف	%١٥,٤٢		%٨٢,٥٣	
اختبار t			٠,٤٩١	
قيمة p			٠,٦٢٩	

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS. معدل توظيف الودائع: وفقاً للجدول (١٠) يتبين ان معدل توظيف الودائع بالنسبة للبنوك الاسلامية سجلت معدلات اعلى من البنوك التجارية وهذا ينعكس على ان هذه البنوك تشهد زيادة حجم قاعدة المتعاملين وكذلك نجاح هذه البنوك ايضا في توفير وضخ السيولة في السوق مما يعزز من الاداء المالي لها كما ان خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر في البنوك الاسلامية (٠,٢١٩) مقابل (٠,١٦٢) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (٣٠,٤٩) في البنوك التجارية مقابل (٣٠,٠٤) للبنوك الاسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (٥%).

الجدول (١٠): مقارنة معدل توظيف الودائع بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٢١,٤٢	١٠٤,٨٣	٩٤,١٩	٦٢,٦٧
٢٠١٢	١٤,٠٨	٧٩,٥٩	٨٦,٧٧	٣٠,٨٢
٢٠١٣	١٥,٧٣	٨٢,٢٣	٨٣,٥٤	٦٤,٤٢
٢٠١٤	١٥,٣٥	٥٥,٨٧	٩٧,١٥	٦٩,٩٩
٢٠١٥	٣٠,٥٩	٣٦,٤٠	١٥٦,٩٢	٩٠,٥٤
٢٠١٦	٢٤,٢٧	٤٣,٩١	٥٤,٨٠	٨٣,٩١
٢٠١٧	٣٥,٢٢	٩٤,٩٢	٥٧,٥٢	١١٣,٣٣
٢٠١٨	٣٢,١٧	٨١,٧٤	٣٤,٢٨	٨٣,٨٤
٢٠١٩	٣١,٤٦	١٠٦,٦١	٣١,٥٣	٧١,٧٣
٢٠٢٠	٢٨,٩٣	١٣٢,٦٦	٢٤,٥٨	٧١,٧٢
الوسط الحسابي	٠,٥٣٣٩٩		٠,٧٣٢١١	
الانحراف المعياري	٠,١٦٢٨٣٨		٠,٢١٩٩٣٣	
معامل الاختلاف	%٣٠,٤٩		%٣٠,٠٤	
اختبار t			٢,٢٨٩-	
قيمة p			٠,٠٣٤	

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

رابعاً. مؤشرات جودة الأصول:

١. **كفاية رأس المال:** من خلال استقرار معطيات الجدول (١١) يتبين ان نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والاسلامية قد شهدت ارتفاعات نسبية، ولكن ان البنوك الاسلامية قد شهدت معدلات نسبية أكبر من البنوك التجارية هذا الأمر يعني ان رأس مال البنوك الاسلامية هو أكبر من حجم رأس مال البنوك التجارية. لا ان خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر في البنوك الاسلامية (٠,٤١٩) مقابل بالبنوك التجارية (٠,٤١٢)، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (٢٣,٦١) في البنوك التجارية مقابل (٢٢,٤٥) للبنوك الاسلامية، الامر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك الجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الاسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (٥%).

الجدول (١١): مقارنة كفاية رأس المال بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٩٣,٢٢	٢٦٨,١٨	١٠٦,٧٠	٩٦,١٦
٢٠١٢	١٤٠,٦٠	٣٤٩,٩٨	١٠٢,٨٩	٣٢٩,٠٦
٢٠١٣	١٣٢,٨٩	٢١٥,٢٥	١١٢,٦٥	١٨٣,٣٧
٢٠١٤	١٢٧,٧٥	٢٥٤,٥٠	١٤٣,٧٢	٢٠٦,٠١
٢٠١٥	٩٧,٥٢	٣٢٤,٦٤	١٤٣,٥٧	١٦١,٣٣
٢٠١٦	١٤٠,٧٦	٢٨٣,١١	٢١٧,٥٢	١٧٦,٧٨
٢٠١٧	٨٥,٨٩	٢٠٢,٨٧	١٩٨,١٨	٢٠٤,١٠
٢٠١٨	١٠٥,٤٣	١٧٤,٢٢	٢٨٥,٧٣	١٩٢,٩٣
٢٠١٩	١٠٨,٥٨	١٤٣,١١	٣٠٤,٨٤	١٣٤,٥٥
٢٠٢٠	٨٩,٧٥	١٥٤,٢٨	٢٩٧,١٣	١٦٤,٧٩
الوسط الحسابي	١,٧٤٦٢٦		١,٨٦٧٢٤	
الانحراف المعياري	٠,٤١٢٢٧٤		٠,٤١٩١٨٠	
معامل الاختلاف	%٢٣,٦١		%٢٢,٤٥	
اختبار t	٠,٦٥١-			
قيمة p	٠,٥٢٣			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

٢. **الرافعة المالية:** يوضح بيانات الجدول (١٢) ان البنوك التجارية وفق هذا المؤشر حققت نسب أكبر من البنوك الاسلامية على الرغم من التقارب النسبي بينهم، وهذا ينعكس على ان البنوك التجارية تضمن التوفير للمستثمر وتحقيق مكاسب متعددة من رأس المال المقرض له. كما ان خطورة انخفاض هذه النسبة تكاد تكون متقاربة في البنوك الاسلامية (٠,٣٢٥) مقابل (٠,٣٨٤) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (١٠,٩٢) في البنوك التجارية مقابل (١٥,٢٣) للبنوك الاسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل الرافعة المالية للبنوك الاسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (٥%).

الجدول (١٢): مقارنة الرافعة المالية بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	٦٢٦,٨٩	١٣٧,٤٥	٢١٩,١٧	٢٧٠,٣٩
٢٠١٢	٦٢٧,٥٧	١٤٠,٥٥	٢٣٣,٩٢	٢١٢,٩٣
٢٠١٣	٦٠٥,٩٥	١٦١,٦٧	٢١٨,٩١	١٩٦,٥٦
٢٠١٤	٦٢٤,٩٦	١٧٤,٨٠	١٨٤,٢١	١٧٨,٦٧
٢٠١٥	٥٦٤,٢١	١٩٥,٥٧	١٦٢,٥٧	١٧٢,٧٠
٢٠١٦	٤٢٤,٤٥	١٨٦,٧٦	٢٠٩,٢٩	١٧١,١٨
٢٠١٧	٤٨١,٩٨	١٧٥,٠١	٢٠٨,٥٨	١٧٥,٤٤
٢٠١٨	٤١٧,٤٦	١٩٣,٨٧	٢٢٦,٧٢	١٩٢,١٤
٢٠١٩	٤١٣,٩٥	١٩١,٦٦	٢٤٣,٤٤	٢٨٧,٤١
٢٠٢٠	٥٠٩,٨٢	١٨٥,٨١	٢٢٧,٥٢	٢٧٨,٣٥
الوسط الحسابي	٣,٥٢٠,٢٠		٢,١٣٥,٠٥	
الانحراف المعياري	٠,٣٨٤٥٦٢		٠,٣٢٥١١٧	
معامل الاختلاف	١٠,٩٢%		١٥,٢٣%	
اختبار t	٨,٦٩٨			
قيمة p	٠,٠٠٠			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

خامساً. مؤشرات المديونية:

نسبة الديون: من خلال الجدول (١٣) يتضح ان البنوك التجارية حققت نسب اقل من البنوك الاسلامية وهذا يعني ان قدرة التعامل مع الالتزامات في البنوك التجارية أكبر من قدرة البنوك الاسلامية في الاقليم. بالنسبة لخطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية حيث تقدر ب (٠,٠٧٧) مقارنة بالبنوك التجارية والتي يقدر فيها الانحراف المعياري ب (٠,٠٥٠)، كما وان معامل الاختلاف في البنوك الاسلامية والذي يساوي (٢٦,٩٦) وهو أكبر من معامل الاختلاف في البنوك التجارية الذي يقدر ب (٢٣,٠٠) مما يدل على تباين بين النسب في البنوك الاسلامية بشكل أكبر من البنوك التجارية). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (٥%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (١٣): مقارنة نسبة الديون بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	١٧,١١	٢٧,١٣	٤٢,٧٦	٣٨,٤٦
٢٠١٢	١١,٣٣	٢٠,٣٣	٤١,٥٥	١٤,٢٧
٢٠١٣	١٢,٤٢	٢٨,٧٤	٤٠,٥٥	٢٧,٧٤
٢٠١٤	١٢,٥٣	٢٢,٤٨	٣٧,٧٧	٢٧,١٧
٢٠١٥	١٨,١٨	١٥,٧٥	٤٢,٥٨	٣٥,٨٩
٢٠١٦	١٦,٧٤	١٨,٩١	٢١,٩٧	٣٣,٠٥

السنوات	البنوك التجارية		البنوك التجارية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١٧	٢٤,١٦	٢٨,١٧	٢٤,١٩	٢٧,٩٣
٢٠١٨	٢٢,٧٢	٢٩,٦١	١٧,٠٨	٢٦,٩٨
٢٠١٩	٢٢,٢٥	٣٦,٤٦	١٣,٤٨	٢٥,٨٦
٢٠٢٠	٢١,٨٥	٣٤,٨٨	١٤,٧٩	٢١,٨٠
الوسط الحسابي	٠,٢٢٠٨٧		٠,٢٨٨٠٧	
الانحراف المعياري	٠,٠٥٠٨٠٨		٠,٠٧٧٦٦١	
معامل الاختلاف	%٢٣,٠٠		%٢٦,٩٦	
اختبار t			٢,٢٩٠-	
قيمة p			٠,٠٣٤	

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

- أ. بالاستناد على الوسط الحسابي أوضحت النتائج ما يأتي:
١. تفوق البنوك الاسلامية على البنوك التجارية في مؤشرات الربحية كافة بسبب اعتمادها على آليات متعددة في التمويل وازدياد عدد المتعاملين في البنوك الاسلامية
٢. البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك الاسلامية في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل وفقاً لمؤشرات السيولة جميعاً باستثناء مؤشر رأس المال العامل.
٣. وجود تباين في اداء البنوك الاسلامية والتجارية حسب مؤشر النشاط اذ تمتعت البنوك التجارية بأداء أفضل وفقاً لنسبة تمويل الأصول الثابتة في حين كانت الأفضلية للبنوك الاسلامية وفقاً لمؤشر معدل توظيف الودائع.
٤. بالاستعانة بمؤشر كفاية رأس المال فإن البنوك الاسلامية أكثر قدرة على تأمين وامتصاص المخاطر في حالة حدوثها مقارنة بالبنوك التجارية، أما البنوك التجارية فهي أكثر قدرة على سداد التزاماتها المالية وفقاً لمؤشر الرافعة المالية من البنوك الإسلامية.
٥. البنوك الاسلامية أفضل اداء من البنوك التجارية من حيث قدرتها على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل استناداً إلى مؤشر نسبة الديون.
- ب. استناداً إلى اختبار (t) اوضحت نتائج الدراسة ما يأتي: عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (٥%) بين مؤشرات الاداء المالي للبنوك التجارية والاسلامية ما عدا المؤشرات (معدل توظيف الودائع، الرافعة المالية، نسبة النقد، نسبة الديون، معدل العائد على الموجودات، رأس المال العامل). وقد يعزى ذلك إلى السياسات والاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي التي قد تشابه إلى حد كبير بين البنوك التجارية والاسلامية.

ثانياً. المقترحات:

١. ضرورة وجود مؤشرات قياسية عن الصناعة البنكية للبنوك العينة تكون اساس مرجعي لتقييم اداء البنوك بشكل اوسع.
٢. وضع تشريعات خاصة بالعمل البنكي والبنك التجاري تتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك لزيادة حجم تعاملاتها المالية قياساً بالبنوك الاخرى.

٣. ضرورة إطلاق مؤسسة ضمان المخاطر للقروض لكلا البنوك لتشجيعها على زيادة معدلات التوظيف ورفع معدلات منح التسهيلات لتخفيف مخاطر التسهيلات الائتمانية.
٤. على البنوك التجارية والإسلامية في الاقليم التوسع بالإقراض ومنح التسهيلات خلال الفترة المقبلة من خلال ادخال وتفعيل اساليب استثمارية جديدة ومتنوعة.
٥. ضرورة قيام البنوك التجارية بتخفيض نسبة السيولة لديها كونها مرتفعة مقارنة بالبنوك الإسلامية لأجل توجيه الفائض لديها لتحقيق عائد أعلى من الاستثمارات.
٦. على البنوك التجارية وضع سياسات من شأنها تعمل على تحقيق مستويات مقبولة من الربحية.
٧. على كل من البنوك التجارية والإسلامية العمل على الاهتمام بمسألة المخاطر التي قد تواجهها من خلال التركيز على مستويات ملائمة من المصادر الذاتية للتمويل.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. ابو عتروس، عبد الحق، ٢٠٠٦، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.
٢. احمد عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد، الاردن، ٢٠٠٨.
٣. أكرم حداد، مشهور هذلول، ٢٠٠٨، النقود والبنوك مدخل تحليلي، ونظري، دار وائل للنشر.
٤. التجاني، إلهام وشعوبي، محمد فوزي، ٢٠١٥، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد ١٧.
٥. حسين، احمد عباس، ٢٠٢٠، تقييم الأداء المالي للبنوك الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية-دراسة تحليلية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد ٣٩.
٦. حمو، زهراء جار الله وحسن، نور نافع، ٢٠٢١، دور الحوكمة البنكية في ترشيد القرارات المالية، مجلة الريادة للمال والاعمال ٠٢، العدد ٠١.
٧. خليل الشماخ، ٢٠٠٦، التحليل المالي للبنوك، اتحاد البنوك العربية، الاردن.
٨. دادن عبد الغني، ٢٠١٥، قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد ٤.
٩. الزهرة، نوي فطيمة، ٢٠١٧، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية ". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة. الجزائر.
١٠. سامر حمود، ٢٠٠٩، البنوك التجارية والتسويق البنكي، دار اسامة للنشر، الاردن.
١١. سمير الشاعر، ٢٠٠١، البنوك الإسلامية من الفكر الى الاجتهاد، ط٢، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت.
١٢. شاكر، علي غانم وعطية، كرار حاتم، ٢٠٢٠، الحوكمة وانعكاساتها على السمعة البنكية ". مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية ١٢. العدد ٠١.
١٣. عبد الحليم كراجة، وآخرون، ٢٠٠٦، الادارة والتحليل المالي، دار الصفاء، الاردن.
١٤. علي عبد الله شاهين، ٢٠١٤، محاسبة العمليات البنكية في البنوك التجارية والإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

١٥. غسان محمود ابراهيم ومنذر القحف، الاقتصاد الاسلامي علم ام وهم، دار الفكر المعاصر، بيروت ٢٠٠٢.
١٦. فضيلة، بو لمعيز، ٢٠١٨، أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية "رسالة ماجستير في علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحيى/جيجل. الجزائر.
١٧. مجيد جعفر الكرخي، ٢٠١٠، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، الأردن.
١٨. محمد سويلم، ١٩٩٨، ادارة البنوك التقليدية والاسلامية مدخل مقارنة، جامعة المنصورة، مصر.
١٩. محمد علي محمد، ٢٠٠٦، القروض البنكية دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠. نوري عبد الرسول الخاقاني، ٢٠١١، البنكية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، ط١، دار اليازوري، عمان.
٢١. يوسف حسين عاشور، ٢٠٠٣، افاق النظام المالي البنكي، مطبعة الرنتيسي، فلسطين.
٢٢. معيزي، أحلام وعياش، زبير، ٢٠١٨، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للبنوك-دراسة حالة بنك البركة الجزائر في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) ٤.
٢٣. الجعيد، نوال محمد وعبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، ٢٠٢٠، أثر الحوكمة على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على البنوك السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة ٠١، العدد ٠٢، ص ١١-١٢ظ.
٢٤. احمد عبد الوهاب يوسف، ٢٠٠٨، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد، الاردن.
٢٥. بشناق، زاهر صبحي، ٢٠١١، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، جامعة الاسلامية، غزة.
٢٦. الجلدة، سامر، ٢٠٠٩، البنوك التجارية والتسويق البنكي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن.
٢٧. الحسني، صادق، ١٩٩٨، التحليل المالي والمحاسبي، دار المجدلوي للنشر، الاردن.
٢٨. بورقبة، الشوقي، ٢٠١٣، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، دار عالم الكتب الحديث، الاردن.
٢٩. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٠، التقاري المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعة، مصر.
٣٠. الراوي، علي عبد محمد سعيد وعبد الله، حيان ياسين، ٢٠١٨، بعض معايير تقييم الاداء في النظم البنكية، مجلة الدنانير، العدد الثاني عشر.
٣١. الشيخ علي، المفيد خالد، ٢٠١٨، استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء البنوك التجارية مع البنوك الاسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٢.
٣٢. العصار، رشاد الحلبي، ٢٠٠٠، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
٣٣. معيزي، احلام وعياش، زبير، ٢٠١٨، تطبيق مبادي واليات الحوكمة واثرة في تقييم الاداء المالي للبنوك، دراسة حالة بنك البركة الجزائر في فترة ٢٠١٠-٢٠١٥، مجلة العلوم، التقانة في العلوم الاقتصادية، مجلد ١٩، العدد ١.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Pinto, Prakash. Hawaldar, Thonse. Ur Rahiman, Habeed. T.M., Rajesha and Sarea, Adel, 2017, An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks, International Journal of Applied Business and Economics Research. Vol. 22. No. 02.
2. Srairi, S., 2015, Corporate Governance Disclosure Practice and Performance of Islamic Banks in GCC Countries, Journal of Islamic Finance. Vol. 04. No. 02.
3. Reilly, Frank K. and Brown, Keith C., 2012, Analysis of Investment & Management of Portfolios. 10th Ed. South-Western. Canada.
4. asiuzzaman, S. and Gunasegavan, U. N., 2013, Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks, Humanomics, Vol. 29, No.1, p.p.43-60
5. Hazzi, O.A and ALKilani, M.L., 2003, The Finanial performance analysis of Islamic and Traditional banks; European journal of economics Finance and administrative sciences; Issue; no 57; p.p133-143.

الملحق (١)

المعيار	القانون
معدل العائد على الموجودات	صافي الربح / اجمالي الموجودات
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الأرباح / حق الملكية
معدل العائد على الاستثمار	صافي الربح \ اجمالي التكاليف
كفاية رأس المال	حقوق الملكية \ اجمالي القروض
نسبة تمويل الأصول الثابتة	الموجودات على رأس المال
معدل توظيف الودائع	(القروض \ الودائع) * ١٠٠
الرافعة المالية	اجمالي الديون / حقوق المساهمين
هامش الربح	صافي الدخل \ اجمالي الإيرادات
نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم
نسبة النقد	النقد المتوافر (الرصيد الجاري) / خصوم البنك المتداولة
رأس المال العامل	الأصول المتداولة (المخزون + الذمم المدينة) – الخصوم المتداولة (الذمم التجارية الدائنة + الالتزامات الضريبية + ديون + ديون أخرى غير المالية)
نسبة الديون	أجمالي المطلوبات / اجمال الاصول

الجدول من عمل الباحثين.